

Distr.: General  
24 July 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة التاسعة والستون

الجمعية العامة  
الدورة التاسعة والستون  
البند ٦٣ من جدول الأعمال المؤقت\*  
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز  
في التنفيذ والدعم الدولي

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم وفقا للقرار ٢٨٧/٦٨ الذي اتخذته الجمعية العامة بعد أن نظرت، في دورتها الثامنة والستين، في تقرير (A/68/220-S/2013/475) الذي يتضمن استعراضا لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

ويسلط التقرير الضوء على التطورات الرئيسية فيما يتعلق بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. ويدرس التقرير أيضا مدى تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للمجالات الرئيسية ذات الأولوية المحددة في تقرير الاستعراض والمتعلقة بزيادة التعاون المؤسسي مع الاتحاد الأفريقي وجماعته الاقتصادية الإقليمية، ومنع نشوب النزاعات،

\* A/69/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

190814 150814 14-58436 (A)



وحفظ السلام وإدارة النزاعات، وبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع، والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، وسيادة القانون وإقامة العدل، ودعم إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وعملا بالولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٨ والمتمثلة في وضع مقترحات تتعلق بالسياسة العامة بشأن التحديات المستمرة والناشئة وبنهج منظومة الأمم المتحدة ودعمها، يعرض التقرير تحليلا معمقا لخطة الاتحاد الأفريقي التحولية من أجل جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات، على النحو الوارد في الإعلان الرسمي الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وفي خطة عام ٢٠٦٣، وهي خطة الاتحاد الأفريقي الطموحة للخمسين سنة المقبلة. وتعكس هذه الخطة التزاما سياسيا بالتصدي على نحو تدريجي وعملي للتحديات المستمرة والناشئة التي تعترض السلام والأمن في أفريقيا، مع الحرص في الوقت نفسه على تهيئة ظروف الاستقرار وجعلها دائمة لتحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وسيكون لتضافر عمل البلدان الأفريقية والمؤسسات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وإقامة الشراكات الموصولة والاستراتيجية مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أهمية حاسمة في تنفيذ هذه الخطة.

## أولا - مقدمة

١ - استجابة لطلب من مجلس الأمن موجه في عام ١٩٩٨، أجرى الأمين العام تحليلا شاملا لأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. واقترح التقرير تدابير محددة تهدف إلى الحد من النزاعات في أفريقيا وبناء السلام الدائم وتعزيز التنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

٢ - وبعد ذلك التقرير، طلبت إلي الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩ في قرارها ٣٠٤/٦٣ أن أقدم تقريرا يستعرض حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨.

٣ - وأجري استعراض شامل تضمّن إجراء مشاورات موسعة عقدها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مع الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية. وتناول تقرير الاستعراض (A/65/152-S/2010/526) التقدم المحرز والعقبات المستمرة والتحديات الجديدة والناشئة التي تواجه أفريقيا. وأورد أيضا توصيات ومقترحات عملية بشأن التزام الأمم المتحدة المتجدد بقضايا أفريقيا.

٤ - وبناء على طلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها المتتالية المتخذة في هذا الموضوع، أوصلت تقديم تقرير سنوي عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، مع التركيز على أمور شتى منها المسائل الملحة والحلول المبتكرة في القارة. ويركز هذا التقرير على خطة الاتحاد الأفريقي التحولية من أجل جعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات، على النحو المبين في الإعلان الرسمي الصادر عن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في الذكرى السنوية الخمسين لإنشائه. ويراد بتلك الخطة أن تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٦٣، وهي خطة الاتحاد الأفريقي التحولية للتنمية في الخمسين سنة المقبلة. وفي انتظار ذلك، تم تنسيق الخطة أيضا مع الرؤية العامة لكل من الخطتين الاستراتيجيتين لمفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

## ثانيا - استعراض أحداث العام

٥ - منذ تقرير الأخير، وكما أوضحت في تقريرني عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/69/161)، تواصل أفريقيا الترويج لصورتها المحسنة للنهضة الأفريقية والقارة الصاعدة. فقد أحرزت البلدان الأفريقية تقدما ملموسا في إصلاح اقتصاداتها، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين الحوكمة واحترام سيادة القانون، وإدارة النزاعات وتسويتها.

ففي مدغشقر وغينيا - بيساو ومصر، اختتمت العمليات الانتقالية بإجراء انتخابات ناجحة واستعادة النظام الدستوري وعودة تلك البلدان إلى ممارسة أنشطتها في الاتحاد الأفريقي. وأحرز التقدم أيضا صوب إنهاء تمرد حركة ٢٣ مارس في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة.

٦ - وفي حين أن هذه الاتجاهات الإيجابية هيأت مناخا مؤاتيا للاستثمار ونفخت روحا جديدة من التفاؤل إزاء آفاق المستقبل في أفريقيا، طرأت أيضا بعض الانتكاسات. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال وليبيا ومالي ونيجيريا، أسفر تجدد الأعمال العدائية والتهديدات الناشئة عن تزايد أعمال الإرهاب والتطرف المتسم بالعنف والجريمة المنظمة عبر الوطنية عن تحديات تعترض السلام والتنمية على حد سواء. وواصلت الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة له من أجل دعم آلياتها الإقليمية المعنية بمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها في التصدي لهذه المشاكل.

٧ - وبعد إجراء مشاورات مع السلطات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الرئيسة المؤقتة كاثرين سامبا - بانزا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينص القرار كذلك على ولاية نقل السلطة إلى تلك البعثة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٨ - وستدعم الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، السلطات الانتقالية في تنفيذ العملية الانتقالية، بسبل منها بذل المساعي لبسط سلطة الدولة والحفاظ على سلامتها الإقليمية. والبعثة مكلفة أيضا بحماية المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم، وتوفير المساعدة الإنسانية، ودعم العدالة الوطنية والدولية وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن. وستكون لتنسيق الجهود مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الفرنسية وفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى أهمية حاسمة في نجاح البعثة في مهامها.

٩ - ومنذ اندلاع أعمال العنف في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تدهورت الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان على الرغم من التوقيع على اتفاقات متعددة لتسوية الأزمة. وتواصل الأمم المتحدة إلى جانب الاتحاد الأفريقي

ورؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المشاركة في عملية الوساطة، وتيسير الحوار السياسي بهدف التوصل إلى حلول دائمة للأزمة. وقررت الهيئة الحكومية الدولية في آذار/مارس ٢٠١٤ نشر قوة إقليمية في جنوب السودان. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٥٥ (٢٠١٤)، ستواصل الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تقديم المساعدة إلى عمليات رصد وقف إطلاق النار التي تضطلع بها الهيئة الحكومية الدولية في جنوب السودان.

١٠ - وأحرز جنوب السودان والسودان تقدما في تنفيذ خريطة الطريق التي اعتمدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وأقرها مجلس الأمن في قراره ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، وهي تنص على الخطوات الواجب اتباعها لنزع فتيل التوتر بين البلدين. غير أن فريق خبراء الاتحاد الأفريقي التي أسندت إليه مهمة إصدار رأي غير ملزم بشأن حالة المناطق الحدودية الخمس المتنازع عليها وعمل لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، لم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم. وسيواصل مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان العمل عن كثب مع البلدين والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ وبعثات الأمم المتحدة في المنطقة من أجل التنفيذ التام لاتفاقات التعاون.

١١ - وأسفر التواتر الدوري لأعمال العنف بين الطوائف في دارفور عن مقتل المدنيين وتعرضهم لمزيد من التشريد. ويواصل الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكبير وسطاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الاضطلاع بأنشطة عملية السلام بشكل وثيق مع ميسري الحوار والمشاورات على المستوى الداخلي في دارفور، وخاصة الاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة ودولة قطر ولجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

١٢ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، انتهى رسميا تمرد حركة ٢٣ مارس بتوقيع إعلان نيروبي مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتواصل الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

١٣ - وعملا بالاتفاق الإطاري والاستنتاجات المنبثقة عن حوار كمبالا، سنت الحكومة الكونغولية قانون العفو الشامل فيما يتعلق بأعمال الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه خطوة هامة ستمضي قدما بتعزيز السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت حكومات المنطقة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وفريق المبعوثين

الخاصين في المنطقة عن إنشاء منتدى المرأة في منطقة البحيرات الكبرى، والمنتدى المعني بالاستثمار الخاص لدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري، ومنتدى الأمل للشباب في بلدان المنطقة. وهذه الجهود تعزز تنفيذ إطار التعاون وتوطد الصلة بين التنمية والسلام والأمن.

١٤ - ولا تزال الحالة السياسية والأمنية في ليبيا آخذة في التدهور. وتظل الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ملتزمة بتوفير الدعم إلى السلطات، لأغراض منها إجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٥ حزيران/يونيه، وتيسير الحوار السياسي بقيادة ليبية من أجل صياغة الجهات الفاعلة السياسية والجماعات المسلحة لاتفاق بشأن مستقبل المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، لا يزال الاستقطاب السياسي الشديد إلى جانب اندلاع اشتباكات عنيفة بشكل متزايد بين الجماعات المسلحة الرئيسية يقوض عملية الانتقال السياسي الهشة.

١٥ - وتبرهن التطورات في الصومال على قيمة الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. فعلى الرغم من التحديات، يواصل البلد إحراز التقدم نحو المصالحة وتوطيد السلام. وعقدت حكومة الصومال الاتحادية مؤتمر "رؤية عام ٢٠١٦" في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وبدأت الأعمال التشريعية من أجل تعيين اللجان التشريعية التي ستتولى قيادة عمليات المراجعة الدستورية وترسيم الحدود والتحضير للانتخابات في عام ٢٠١٦. ولكن حركة الشباب لا تزال تشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن والتنمية في الصومال وفي المنطقة. وقد أعربت عن إدانتني الشديدة لأنشطتها، بما في ذلك الاعتداءات التي نفذت في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ على القصر الرئاسي، وأعلنت بأن استمرار الدعم الدولي لا بد منه لمكافحة الإرهاب في البلد والمنطقة.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج حكومة الصومال الاتحادية إلى دعم مالي ودعم بناء القدرات لتمكينها من توفير الأمن والخدمات الاجتماعية وبناء مؤسسات عامة قادرة وتنشيط الاقتصاد. وقد تعهد المجتمع الدولي في عام ٢٠١٣ بتقديم مبلغ ٢,٤ بليون دولار في إطار ميثاق الاتفاق الجديد من أجل تعزيز السلام وجهود بناء الدولة. ومع ذلك، ظل الدعم المالي المقدم إلى الصومال متدنيا جدا على الرغم مما أعرب عنه من التزامات. وأعلنت بعض الجهات المانحة زيادة تخفيض مساهماتها، ومن المتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه حتى عام ٢٠١٥. ومن الأهمية بمكان أن يبقى المجتمع الدولي ملتزما تماما بدعم الجهود التي يبذلها الصومال من أجل توطيد السلام.

١٧ - وفي غرب أفريقيا، لا يزال تزايد أعمال الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في شمال مالي وشمال شرق نيجيريا يؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعدم احترام القانون الإنساني الدولي. وبدعم من الاتحاد الأفريقي والجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، تواصل حكومة مالي تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، وإشاعة الاستقرار في البلد، وتعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، عززت البلدان المجاورة أيضا التعاون على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأنشأت بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر إطار عمل نواكشوط لمجموعة دول الساحل الخمس من أجل تكثيف التعاون الأمني بينها وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. ودعما لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، أعلن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن استراتيجيته لمنطقة الساحل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ الرامية إلى تعزيز التعاون مع البلدان المجاورة في شمال وغرب أفريقيا في مجال العدالة الجنائية، من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد.

١٩ - وفي أعقاب تدهور الحالة الأمنية في نيجيريا نتيجة الهجمات الفتاكة المتواترة التي نفذها جماعة بوكو حرام، قامت الأمم المتحدة بتعزيز دعمها لحكومة نيجيريا، بإتاحة مجموعة متكاملة من عناصر الدعم تشمل تقديم الدعم الفوري للأسر والمجتمعات المحلية المتضررة ولفتيات شيبوك المختطفات فور إنقاذهن أو الإفراج عنهن أو هربهن. وتتضمن مجموعة عناصر الدعم تقديم المشورة النفسية الاجتماعية للفتيات وإعادة إدماجهن، وتلبية الاحتياجات الطارئة ودعم الانتعاش المبكر للإسهام في التصدي لبعض التحديات الهيكلية الوطنية الطويلة الأمد.

٢٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١٤، قررت لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة إدراج جماعة بوكو حرام في قائمة الجزاءات. وفي تقريره المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح لشهر أيار/مايو ٢٠١٤ (A/68/878-S/2014/339)، أدرجت أيضا جماعة بوكو حرام باعتبارها طرفا جديدا في قائمة الأطراف التي تجند الأطفال أو تستخدمهم أو تقتلهم أو تشوهم أو ترتكب جريمة الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، أو تشارك في شن هجمات على المدارس و/أو المستشفيات في حالات النزاع المسلح غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو في حالات أخرى. وفي مساعينا المستقبلية، ستعمل ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل إنشاء آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالانتهاكات التي ترتكبها جماعة بوكو حرام. وعموما، واعتبارا لأن البلد يستعد لإجراء

الانتخابات في عام ٢٠١٥، يتعين توخي التنسيق السياسي للتصدي للشواغل الأمنية المتزايدة. وسيواصل ممثلي الرفيع المستوى في نيجيريا قيادة المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة في دعم جهود البلد من أجل إعادة إرساء الأمن، وتعزيز حقوق الإنسان، والتصدي للحالة الإنسانية في المنطقة الشمالية الشرقية.

٢١ - وتتصل التطورات الهامة الأخرى بإجراء الانتخابات بنجاح في الجزائر وملاوي وموريتانيا وبوتلاند الصومالية وجنوب أفريقيا. ومن المقرر إجراء الانتخابات في ٨ بلدان أفريقية إضافية قبل نهاية عام ٢٠١٤، وفي ١١ بلداً آخر في عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى نزوع الانتخابات إلى إشعال فتيل النزاع، واستناداً إلى التوصيات المقدمة في تقرير السابق إلى الجمعية العامة بشأن النزاعات التي تشعل الانتخابات فتيلها (A/68/220-S/2013/475)، فإنني أشجع جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما على المستويات الوطنية، على تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات شاملة للجميع وحرّة وتتسم بالمصداقية والسلمية. وستواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تقديم الدعم إلى البلدان التي تُجري انتخابات قبل الاقتراع وأثناءه وبعده.

٢٢ - ويمكن أن توفر الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن كيفية إدارة الانتخابات بنجاح. وفي هذا الصدد، أرحب بانضمام غينيا الاستوائية إلى الآلية. وأهنئ أيضاً جنوب أفريقيا وموزامبيق على تقديم تقريرهما المرحليين المتعلقين بتنفيذ برنامجي عملهما الوطنيين. وفي الوقت نفسه، ما زالت الآلية تحتاج إلى دعم مالي كبير ودعم في مجال بناء القدرات من أجل تعزيز أنشطتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم إلى هذه الآلية الطوعية المهمة.

٢٣ - وبالنظر إلى الصلات القوية بين الموارد الطبيعية والنزاعات والأوضاع الهشة في أفريقيا، يبذل الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، جهوداً متضافرة للنهوض بالخطوة التحويلية الأفريقية لإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وتهدف الخطوة إلى تعزيز التحول الاقتصادي من خلال التصنيع القائم على السلع الأساسية، ومعالجة مشكلة الفقر وعدم المساواة والبطالة بين الشباب.

### ثالثاً - زيادة التركيز على الصلة بين السلام والأمن والتنمية

٢٤ - في تقرير الاستعراض (A/65/152-S/2010/526)، شددت على أهمية الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة، والسلام والأمن والاستقرار والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان من جهة أخرى. ويمكن أن يتحقق التحول

الاجتماعي والاقتصادي السريع، وهو الأولوية الحالية في الاتحاد الأفريقي، بسرعة أكبر في ظل بيئة سلمية وآمنة ومستقرة. وبالمثل، فإن السلام الدائم والأمن تتيحهما التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع.

٢٥ - وإظهارا للالتزامي بتفعيل هذه الصلة، قمت بزيارتين مشتركين مع رئيس البنك الدولي، إلى منطقتي البحيرات الكبرى والساحل في أفريقيا في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على التوالي. وتمثل رسالتنا في أن السلام والتنمية يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب. وانضم إلينا في زيارتنا لمنطقة الساحل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس مصرف التنمية الأفريقي، ومبعوثي الخاص لمنطقة الساحل، ومفوض التنمية في الاتحاد الأوروبي. وأدت الزيارتان إلى تحفيز تعبئة الموارد من أجل مبادرات السلام والاستقرار والتنمية في المنطقتين.

٢٦ - وفي منطقة البحيرات الكبرى، تعهد البنك الدولي بمبلغ بليون دولار من أجل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة المعاملات التجارية عبر الحدود، وتمويل مشاريع الطاقة الكهرومائية، دعما للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون. وفي منطقة الساحل، جرى تقديم مبلغ ٨,٢٥ بلايين دولار من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، من خلال مشاريع تدعم جهود السلام والأمن.

#### رابعا - تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي

٢٧ - يقدم هذا الفرع لمحة عامة عن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للمجالات الرئيسية ذات الأولوية بالنسبة لخطة السلام والأمن الأفريقية، المحددة في تقرير الاستعراضي.

#### ألف - التعاون المؤسسي

٢٨ - في إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، واصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز تعاونهما المؤسسي في ١٠ مجموعات مواضيعية، بما في ذلك السلام والأمن والحوكمة. وفي عام ٢٠١٣، أجرت كل من المنظمتين الاستعراض الثاني الذي يجرى كل ثلاث سنوات للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وقدمتا تقرير الاستعراض إلى الدورة الخامسة عشرة للآلية التي عقدت في أبوجا في آذار/مارس، ٢٠١٤.

٢٩ - ودعت الوثيقة الختامية لاجتماع آلية التنسيق الإقليمية إلى مزيد من العمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما في صياغة برنامج شامل وطويل الأجل لتقديم دعم

الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي خلفا للبرنامج العشري عند انتهائه في عام ٢٠١٦. ودعت أيضا إلى زيادة الاتساق والتنسيق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، وأكدت على الدور الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية في تمكين المنظمة من توحيد الأداء.

٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك، أُجري استعراض مشترك لآلية التنسيق الإقليمية من أجل تحسين مواءمتها مع الخطتين الاستراتيجيتين لمفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وأُتخذ قرار مهم بعقد اجتماعات الآلية على هامش الاجتماع السنوي المشترك لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، من أجل إتاحة المشاركة الرفيعة المستوى لكبار المسؤولين.

٣١ - وفيما يخص السلام والأمن، واصلت المنظمتان تعزيز تعاونهما بشأن مختلف مكونات المنظومة الأفريقية للسلام والأمن الأفريقية، بما في ذلك ما يخص الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والوساطة، والمساعدة الانتخابية، وحفظ السلام، والانتعاش والتعمير بعد انتهاء النزاع. ووفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بدور الترتيبات الإقليمية، واصل مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تعزيز شراكتهم في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها وحفظ السلام. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقدا اجتماعهما التشاوري المشترك الثامن في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، واحتفلا في جملة أمور بالذكرى العاشرة لإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كما اتفقا على هبة المزيد من سبل تعزيز العلاقات بينهما.

#### باء - منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وإدارة النزاعات

٣٢ - فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، أبدت الأمم المتحدة تعاونها دوليا قويا ومتسقاً مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجهات المانحة وأصحاب المصلحة المحليين، مثل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، عن طريق بذل مساعيها الحميدة الرفيعة المستوى في مدغشقر من أجل منع نشوب النزاع وكفالة إجراء انتخابات سلمية. واضطلع مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إطار استراتيجياتهم لمنع نشوب النزاعات، بتنظيم المنتدى الإقليمي الخامس لأفريقيا والاجتماع الوزاري الثالث بشأن الحد من أخطار الكوارث، وذلك في نيجيريا في أيار/مايو ٢٠١٤. ودعا الاجتماع إلى الأخذ بنهج متكاملة في الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، باعتبار ذلك وسيلة للحيلولة دون نشوب النزاعات.

٣٣ - وفي مجال حفظ السلام، كان هناك تعاون متزايد بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي. وأسفرت العمليات العسكرية المشتركة بينهما عن استعادة مزيد من المدن من سيطرة حركة الشباب. وزاد الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية بما في ذلك من خلال تقديم حزمة دعم غير فتاك بمساعدة صندوق استئماني للأمم المتحدة إلى قوات الجيش الوطني الصومالي التي تقاتل إلى جانب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي. وقد أذن بذلك مجلس الأمن في قراره ٢١٢٤ (٢٠١٣)، الذي مدد بموجبه أيضا ولاية البعثة لمدة عام إضافي، وزاد قوام القوات إلى ١٢٦ ٢٢ فردا.

٣٤ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك لواء التدخل التابع لها، تكتيف عملياتها المشتركة لدحر الجماعات المسلحة المزعزة للاستقرار، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية، وجيش الرب للمقاومة.

٣٥ - وكانت الآراء المعرب عنها والمقررات المتخذة على الصعيد العالمي في الآونة الأخيرة بشأن عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام ذات صلة أيضا بالحالة في أفريقيا. واستنادا إلى الخبرات المكتسبة من لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن الاتجاهات الجديدة في عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، تداول فيها بشأن حدود عمليات حفظ السلام التقليدية من خلال إنفاذ السلام. واتخذت الجمعية العامة، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، القرار ٦٨/٢٨١ بشأن معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، مما يظهر اعتراف الدول الأعضاء بأهمية حفظ السلام في معالجة النزاعات. وهذه تطورات مرحب بها فيما يخص أفريقيا التي يعمل فيها أكثر من ثلثي مجموع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة. وحيث أن القارة تساهم على نحو متزايد بقوات في أعمال الأمم المتحدة لحفظ السلام وتسعى إلى مواصلة تعزيز قدراتها في مجال حفظ السلام، بما في ذلك من خلال تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة، وقدرة الانتشار السريع لديها، على حد سواء، فإن هذه المناقشات والقرارات العالمية تمم أفريقيا بصفة خاصة.

#### جيم - بناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع

٣٦ - قدم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام دعما إلى ١٥ بلدا أفريقيا خلال الفترة قيد الاستعراض، بلغت قيمته حوالي ٥٠ مليون دولار. وعلى النحو الوارد في تقريره

الاستعراضى الصادر في أيار/مايو ٢٠١٤<sup>(١)</sup>، فإن نحو ٦٠ في المائة من مخصصاته السنوية قُدمت دعماً للبلدان الستة المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام وهي بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وليبيريا. وقدمت الأموال المتبقية دعماً لمبادرات بناء السلام الهامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار ومالي والنيجر.

٣٧ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، عمل صندوق بناء السلام على تيسير مواجهة الأزمة بسرعة من خلال تقديم المساعدة المالية للتمكين من إعادة تأهيل مرافق الشرطة والدرك في بانغي، وتيسير التعجيل بنشر مراقبي حقوق الإنسان لدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتعزيز السلطات الانتقالية بدفع مرتبات الشرطة والدرك لفترة محدودة مدتها أربعة أشهر في عام ٢٠١٤.

٣٨ - وفي ضوء التقدم الكبير في توطيد دعائم السلام في سيراليون، جرى سحب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في آذار/مارس ٢٠١٤، ونقل أنشطته المتبقية إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري. وتؤكد نجاحات مكتب الأمم المتحدة المتكامل على أهمية الملكية والقيادة الوطنيتين والحوار السياسي الشامل والتنسيق والموارد المستدامة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، وافق صندوق بناء السلام على تمويل إضافي من أجل توطيد السلام في سيراليون لما بعد الفترة الانتقالية. ويشمل ذلك مبلغاً قدره ٥٢٥ ٠٠٠ دولار للأنشطة الموحدة لدعم حقوق الإنسان المضطلع بها في إطار شراكة مع لجنة حقوق الإنسان في سيراليون ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، و ١ ٥٢٥ ٠٠٠ دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع آليات وقدرات وطنية لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات في سيراليون.

٣٩ - وواصل صندوق النقد الدولي أيضاً دعم البلدان ذات الأوضاع الهشة باتباع نهج يشدد على ضرورة تقييم البيئة السياسية والمؤسسية تقييماً صحيحاً، ووضع استراتيجيات اقتصادية تتسم بالتدرج والمرونة ومصممة بما يلائم قدرات البلدان المحدودة. ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدة سواء من الناحية المالية أو من خلال تقديم المشورة السياسية والمساعدة التقنية، بما في ذلك عن طريق برنامج التسهيل الائتماني السريع الذي يقدم الدعم المالي الفوري. وتلقت جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي ومدغشقر الدعم من خلال هذا البرنامج. ودعم صندوق النقد الدولي أيضاً بناء القدرات في إثيوبيا وأوغندا وموزامبيق في

(١) التقرير متاح في العنوان التالي: [www.unpbf.org/wp-content/uploads/Final-Report-May-UN-PBF.pdf](http://www.unpbf.org/wp-content/uploads/Final-Report-May-UN-PBF.pdf).

مجال إدارة إيرادات الموارد الطبيعية وإدارة الضرائب والإدارة المالية العامة والمسائل المصرفية والنقدية وإحصاءات الاقتصاد الكلي.

## دال - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٤٠ - تمشيا مع مبادرة "الحقوق أولا" التي أطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تواصل كيانات منظومة الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل إدماج حقوق الإنسان في استراتيجياتها والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في أيار/مايو ٢٠١٤ المبادئ التوجيهية للاحتجاز لدى الشرطة وشروطه وللاحتجاز السابق للمحاكمة في أفريقيا، التي تضع الخطة القارية للممارسة العدلية المقبولة في مرحلة ما قبل المحاكمة. واعتمدت اللجنة أيضا خطة استراتيجية لفترة أربع سنوات (٢٠١٤-٢٠١٧) ستجري مواءمتها مع خطة الاتحاد الأفريقي المقبلة لعام ٢٠٦٣.

٤١ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم الدعم بأعمال الأمانة إلى لجنة التحقيق الدولية المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، وتقديم المساعدة التقنية إلى لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان. وتمشيا مع اتفاق واغادوغو المبدئي، ستعمل المفوضية مع السلطات في مالي من أجل وضع طرائق إنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الحوادث التي وقعت في كيدال، إذا ما قررت السلطات المضي قدما في ذلك. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قرارا بإنشاء لجنة تحقيق دولية، لمدة سنة واحدة، للتحقيق في جميع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في إريتريا.

٤٢ - وكشف تقرير أعدته مؤخرا بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، بعنوان "النزاع في جنوب السودان: تقرير عن حقوق الإنسان"<sup>(٢)</sup>، عن أن هنالك أسبابا معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جميع أطراف النزاع يرتكبون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وألقى التقرير المؤقت للجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، المقدم إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٤، مزيدا من الضوء على ادعاءات ارتكاب أعمال العنف الجنسي والجنساني. وردا على ذلك، كثفت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان عملها بشأن رصد حقوق الإنسان وتقديم التقارير عنها وحماية المدنيين. وبالمثل، وردا على التطورات على أرض الواقع، عززت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الجهود المبذولة لحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان في دارفور. وعزز

(٢) التقرير متاح في العنوان التالي: <http://unmiss.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5805&language=en-us>.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القدرات الوطنية في مجال التحقيق والمقاضاة فيما يتعلق بالجرائم الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الجرائم ذات الصلة بالعنف الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف الجنساني.

٤٣ - وعلى الصعيد الإنساني، تدهور الأمن الغذائي في جنوب السودان بمعدل يثير الجزع، مما أدى إلى قيام منظمة الأغذية والزراعة بتوسيع نطاق عملها الإنساني لتقديم دعم طارئ لتوفير أسباب العيش إلى ٣,٣ ملايين شخص من المتضررين من النزاع. وفي الصومال، ما زالت الاحتياجات الإنسانية ملحة، حيث كان الدعم المالي منخفضا بشكل خاص، إذ لم يتم تمويل سوى ١٩ في المائة من النداء الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، عادت مظاهر الجفاف إلى الظهور. ونتيجة لذلك، أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ نداءً عاجلاً لتوفير مبلغ ٦٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة من الأغذية والتغذية والرعاية الصحية للأشهر الثلاثة التالية.

٤٤ - وفي منطقة الساحل، من المتوقع أن يزيد عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي من ٢٠ مليون إلى ٢٤ مليون شخص بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٤، بسبب مزيج من العوامل الحادة والمزمنة مثل تغير المناخ، والنزاعات، والنمو السكاني. ومن المتوقع حدوث زيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي في السنغال وشمال الكاميرون ومالي، وشمال نيجيريا للمرة الأولى. وتتصدى خطة المواجهة الاستراتيجية الإقليمية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في منطقة الساحل التي أطلقت في شباط/فبراير ٢٠١٤ لهذه الحالة من خلال أنشطة لإنقاذ الأرواح.

## هاء - سيادة القانون وإقامة العدل

٤٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الأمم المتحدة تحديد طابع المناقشات العالمية المتعلقة بسيادة القانون. ففي شباط/فبراير ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن سيادة القانون للمداولة حول تقرير عن قياس فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد النزاع (S/2013/341). وفي جملة أمور أخرى، يبين التقرير أن الأمم المتحدة قدمت، من خلال إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة واسعة النطاق إلى الحكومات، بدءاً من وضع الدستور إلى تعزيز الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقدت الجمعية العامة اجتماعاً رفيع المستوى بشأن المساهمات المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمت الأمم المتحدة الدعم من أجل استعادة سلطة الدولة من خلال مشاريع تهدف إلى تعزيز السلطة القضائية والقطاع الأمني والمؤسسات الإصلاحية، وتحسين إمكانية الوصول إلى القضاء لضحايا العنف الجنسي في جنوب كيفو وشمال كيفو وإيتوري. ودعم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وزارة العدل في وضع خطة استراتيجية لمكافحة الفساد في قطاع العدالة وتحسين المساواة في الوصول إلى العدالة.

٤٧ - في إطار البرنامج الإقليمي للدول العربية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم إلى البلدان في شمال أفريقيا، ولا سيما تونس وليبيا ومصر لتحسين نظم العدالة الجنائية فيها وتعزيز سيادة القانون. ويقدم حالياً دعم مماثل لكل من إثيوبيا والصومال وكينيا برعاية البرنامج الإقليمي لشرق أفريقيا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥.

٤٨ - ويواصل صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية دعم عمل المجتمع المدني من أجل الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. وشملت مشاريع الصندوق الأخيرة بذل مساعي مشتركة بين القضاة والأخصائيين الاجتماعيين لتعزيز سبل الوصول إلى العدالة في ملاوي، ودعم هياكل السلام المحلية للحيلولة دون وقوع نزاعات مجتمعية في سيراليون، وتقديم الدعم للحكم المحلي في مناطق التعدين في غينيا، وتقديم الدعم من أجل مشاركة المجتمع المدني في الحكم المحلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

#### واو - النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

٤٩ - في الاثني عشر شهرا الماضية، وضع الاتحاد الأفريقي الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وحدد أولوياته لأهداف التنمية المستدامة. وقدمت عدة كيانات في منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية، دعماً موسعاً لهذه العمليات. فعلى سبيل المثال، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل التأثير في تعجيل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. كما نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وشركاء آخرون الاجتماع التشاوري الوزاري الأفريقي لأهداف التنمية المستدامة، مما أتاح منبراً للبلدان الأفريقية لتحديد أولويات التنمية الإقليمية وصياغتها والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٤، ستواصل الأمم المتحدة إيلاء الاهتمام الواجب للأولويات الأفريقية، بما في ذلك أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في المرحلة الأخيرة من صياغتنا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٠ - وقام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم أول جزء متعلق بالتكامل بشأن التحضر المستدام لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شمل عقد حلقة نقاش حول "التحضر المستدام في أفريقيا" في أيار/مايو ٢٠١٤، من أجل التوعية بتحقيق أولويات التنمية المستدامة في أفريقيا والدعوة إلى ذلك. واحتفالاً بيوم التصنيع في أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قام الاتحاد الأفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتنظيم فعالية مشتركة جرى التداول فيها حول إيجاد فرص العمل وتنمية قدرات تنظيم المشاريع كوسيلة للتعجيل بالتصنيع في أفريقيا.

٥١ - وفي الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية الذي عقد في أبوجا في آذار/مارس ٢٠١٤، ناقش الوزراء الأفارقة التصنيع من أجل التنمية الشاملة والتغيير في أفريقيا. وأكد الاجتماع أن النمو في أفريقيا ليس شاملاً ومستنداً إلى قاعدة عريضة بالقدر الكافي، لاعتماده المستمر على استغلال المواد الخام ذات القيمة المضافة المحدودة. وذلك ما يحول دون تعظيم ما يجنيه الأفارقة من عوائد الثروة الناجمة عن الموارد الطبيعية الهائلة في القارة. لذلك، هناك حاجة إلى اتباع نهج جديد يكفل أن يكون التصنيع والتحول الهيكلي في أفريقيا شاملاً. وشدد الاجتماع على الحاجة إلى وضع أطر تخطيط إنمائية طويلة الأجل ذات أهداف إنمائية شاملة، واعتمد بيانا وزاريا أكد فيه على مجموعة من الإجراءات الرامية إلى النهوض بالتصنيع لإحداث تحول هيكلي يحفز الاقتصادات الأفريقية ويتيح تمكين المواطنين وتعزيز التكامل الأفريقي.

زاي - الدعم المقدم لإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٢ - في نيسان/أبريل ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٥١ الذي يؤكد من جديد أهمية إصلاح القطاع الأمني في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يسّرت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضع استراتيجية وطنية لإرساء الأمن والعدالة، وقدمت الدعم لبناء قدرات الشرطة الوطنية الكونغولية، بما في ذلك الشرطة المحلية في بونيا، ودعمت الحكومة لوضع برنامج وطني لتزع السلاح والتسريح والإدماج.

٥٣ - وساعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار السلطات الوطنية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، وتقوم حالياً ببناء قدرة أمانة مجلس الأمن الوطني. وتساعد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الحكومة على تعزيز الرقابة والمساءلة، وإدارة القطاع الأمني، وعلى تعزيز الاستدامة المالية لجهود الإصلاح المبذولة.

٥٤ - وفي مالي، تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على توطيد الملكية الوطنية لبرنامج إصلاح القطاع الأمني، وتنسيق الدعم الشامل المقدم من المجتمع الدولي من أجل إصلاح القطاع الأمني. وفي الصومال، تقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لإنشاء أمانة مجلس الأمن الوطني. وفي غينيا - بيساو، قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى الأمانة الدائمة للجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني الوطني في وضع مشروع مذكرة مفاهيمية بشأن سبل المضي قدماً في تنفيذ أحدث الخطط المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني.

#### خامساً - التحديات المستمرة والناشئة والفرص: خطة التحول لجعل أفريقيا خالية من النزاعات

٥٥ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٧٨، يقدم هذا الجزء لمحة عامة عن التحديات المستمرة والناشئة من أجل تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويبحث أيضاً الفرص القائمة والناشئة، ولا سيما خطة الاتحاد الأفريقي من أجل جعل أفريقيا خالية من النزاعات، ونهج الأمم المتحدة والدعم المقدم لهذه الخطة.

#### ألف - لمحة عامة

٥٦ - اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة المعقودة في سرت، ليبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٥، إعلاناً يتعلق باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية (V) (Assembly/AU/Decl.1) تعهد فيه بمعالجة النزاع وعدم الاستقرار السياسي في القارة بهدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات بحلول عام ٢٠١٠. وسارع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى دعم هذا الهدف الخمسي.

٥٧ - وعلى الرغم من أن أفريقيا أحرزت تقدماً كبيراً في معالجة النزاعات وحلها، لم يتحقق الهدف المتمثل في جعل أفريقيا خالية من النزاعات بحلول عام ٢٠١٠، بسبب التحديات المستمرة والتحديات الجديدة التي كنت قد تطرقت إلى بعضها في تقارير سابقة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وهي تشمل سوء

إدارة التنوع والتزاعات الناجمة عن الانتخابات، والتزاعات الناجمة عن الموارد الطبيعية وتفشي البطالة بين الشباب.

٥٨ - وفي عزمها الحثيث لتحقيق هذا الهدف، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الحادية والعشرين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٣، احتفالاً بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، إعلاناً تعهد فيه مرة أخرى بإلغاء جميع الحروب بحلول عام ٢٠٢٠ وجعل أفريقيا خالية من التزاعات. وحالات النزاع الحالية في القارة الأفريقية تقلل من الشعور بالتفاؤل بأن أفريقيا ستنتهي حقاً جميع الحروب وتصبح منطقة خالية من التزاعات في السنوات الست والنصف المقبلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن من المصلحة الشاملة للمجتمع الدولي أن يعمل مع الحكومات والمؤسسات الأفريقية ومع الشعب الأفريقي، على جميع المستويات، لتحقيق هذا الهدف. وسيكون الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في غاية الأهمية في هذا المجال.

#### باء - التحديات المستمرة والناشئة

٥٩ - تواجه أفريقيا حالياً موجة جديدة من التحديات المعقدة المتعلقة بالسلام والأمن والحكومة والتنمية المستدامة، بما في ذلك الإرهاب والتطرف المتسم بالعنف، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتدفقات المالية غير المشروعة، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ.

٦٠ - ولما كان تقرير الأول الذي يقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا (A/69/163) يتناول بإسهاب المسائل المتعلقة بتغير المناخ، ولما كنت قد تناولت مسائل النزاع والموارد الطبيعية في تقرير لي لعام ٢٠١١ عن تنفيذ التوصيات (A/66/214-S/2011/476)، سأقتصر في هذا الجزء على مناقشة الإرهاب والتطرف المتسم بالعنف، والجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية، والتدفقات المالية غير المشروعة.

#### ١ - الإرهاب والتطرف المتسم بالعنف

٦١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، شهدت أفريقيا زيادة في الأنشطة الإرهابية، ولا سيما في بلدان المغرب العربي ومنطقة الساحل. وأدى ذلك إلى حدوث وفيات وإصابات بشرية، وتدمير الممتلكات، والاختطاف، والاسترقاق الجنسي، والتشريد، وفقدان سبل العيش، وانعدام الأمن في المجتمعات المحلية والاستقطاب فيها على أسس سياسية وعرقية ودينية.

٦٢ - وتشجع عدة عوامل على الإرهاب والتطرف المتسم بالعنف في أفريقيا. وكما تظهر الحالات في الصومال ومالي ونيجيريا، فإن انتشار الفقر على نطاق واسع، وسوء الحوكمة،

وضعف المؤسسات العامة، وعدم المساواة في المجال الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة عوامل تهيئ ظروفاً تفضي إلى التشدد والتطرف المتسم بالعنف. وتستغل الجماعات الإرهابية هذه الحالات بتجنيد أعضاء جدد وكسب قلوب وعقول المجتمعات المحلية. ويعد التصدي للفساد، وإيجاد فرص عمل لائق، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمجتمعات المحلية المحرومة بوجه خاص، وبناء مؤسسات عامة قوية خاضعة للمساءلة من المسائل البالغة الأهمية لمكافحة التعصب والتطرف ونزع الشرعية عن التأييد الشعبي للجماعات الإرهابية. كما تعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإشراك جماعات المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء الدينيين والمجتمعيين، أموراً هامة في هذه العملية.

٦٣ - ويتطلب أيضا التصدي للإرهاب التركيز على مصدر تمويل الإرهاب، بما في ذلك الاختطاف واحتجاز الرهائن. ويدين القرار ((XIII) Assembly/AU/Dec.256) الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بقوة دفع الفدية للجماعات الإرهابية. كما طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعهما التشاوري السنوي الثامن المشترك إلى جميع الدول الأعضاء منع الإرهابيين من الاستفادة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من دفع فدية أو من تقديم تنازلات سياسية، وكفالة الإفراج الآمن عن الرهائن. واعتبرا أيضا أن الجزاءات أداة هامة لمكافحة الإرهاب، ورحبا بإدراج جماعة بوكو حرام في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

## ٢ - الجريمة المنظمة عبر الوطنية

٦٤ - لا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تحديات خطيرة للسلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وبالإضافة إلى الجرائم التقليدية مثل الاتجار بالمخدرات وبالأشخاص وبالأسلحة، هناك أشكال جديدة متكاثرة من الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية في أفريقيا. وتشمل الجرائم الإلكترونية وانتحال الهوية والاتجار بالمتلكات الثقافية والجرائم البيئية وتزيف الأدوية.

٦٥ - وتفتقر معظم البلدان الأفريقية حالياً إلى الهياكل الأساسية اللازمة للتصدي للجرائم الإلكترونية، بما في ذلك في مجال الطاقة والإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات. لذلك تعد الاستثمارات في الهياكل الأساسية، والعلم والتكنولوجيا، والتعاون العلمي في القطاعين العام والخاص، أموراً مهمة وملحة. وفي تقريره عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/69/161)، أبرزت الجهود التي تبذلها أفريقيا في تطوير الهياكل الأساسية وفي العلم والتكنولوجيا والابتكار. كما شددت على الحاجة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في البنى التحتية من خلال الشراكات المبتكرة للقطاعين العام والخاص على النحو الذي أكده برنامج عمل دكار في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٦٦ - علاوة على ذلك، ترتبط معظم الميليشيات أو الجماعات المسلحة بالجماعات الإجرامية عبر الوطنية، أو تنخرط مباشرة في ارتكاب الجرائم البيئية، كوسيلة لتمويل عملياتها. ويقدر أن جماعات الميليشيا في أفريقيا الوسطى تكسب سنوياً ما بين ٤ ملايين دولار و ١٢,٢ مليون دولار من الاتجار بعاج الفيلة. ويقدر تقرير تقييم أزمة الجريمة البيئية<sup>(٣)</sup> الذي صدر خلال جمعية الأمم المتحدة للبيئة الأولى، أن إحدى الجماعات الإرهابية في شرق أفريقيا، تكسب ما بين ٣٨ مليون دولار و ٥٦ مليون دولار في السنة من تجارة الفحم غير القانونية. وبشكل عام، فإن الميليشيات والجماعات الإرهابية في البلدان الأفريقية والمناطق المحيطة بها التي تدور فيها نزاعات قد تكسب ما بين ١١١ مليون دولار و ٢٨٩ مليون دولار سنوياً من مشاركتها في تجارة الفحم غير المشروعة أو غير المنظمة أو من فرض الضرائب عليها.

٦٧ - وتحرم الجرائم المنظمة عبر الوطنية الاقتصادات الأفريقية من بلايين الدولارات وتهدد سبل كسب الناس رزقهم وتقوض الحوكمة الرشيدة. لذلك يعد الدور الذي تضطلع به الحكومات والبرلمانات ووكالات إنفاذ الأمن والقانون والمؤسسات الإقليمية بالغ الأهمية من أجل تعزيز وإنفاذ التشريعات الرامية إلى مكافحة هذه الجرائم.

### ٣ - التدفقات المالية غير المشروعة

٦٨ - تشكل التدفقات المالية غير المشروعة تحدياً رئيسياً يواجه التنمية والحوكمة. وتؤدي الخسائر في الإيرادات والموجودات الوطنية المخصصة لتقديم الخدمات الاجتماعية والتنمية الطويلة الأجل إلى إعاقة الحكومات والمجتمعات المحلية ودوائر الأعمال التجارية عن القيام بالاستثمارات الضرورية وإيجاد مسارات مرنة للنمو الاقتصادي والرخاء.

٦٩ - وإدراكاً للتكلفة الباهظة للتدفقات المالية غير المشروعة التي تكبدها تنمية القارة، اعتمد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة الرابع المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا المنعقد في آذار/مارس ٢٠١١، قراراً أنشأ بموجبه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. واستناداً إلى التقرير المرحلي للفريق المقدم إلى المؤتمر الوزاري الذي عقد في أبوجا في آذار/مارس ٢٠١٤، تبلغ التدفقات غير المشروعة من أفريقيا حوالي ٥٠ بليون دولار سنوياً. ويقارب هذا المبلغ مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمي الذي تتلقاه أفريقيا سنوياً، وفي حقيقة الأمر، فقد يكون هذا التقدير أقل من الواقع. وحيث أن هذه المشكلة هي مشكلة أفريقية بحاجة إلى حل عالمي، فقد دعا التقرير إلى

(٣) التقرير متاح على الموقع التالي: <http://www.unep.org/newscentre/default.aspx?DocumentID=2791&ArticleID=10906&l=en>.

التعاون الدولي وتقديم المساعدة لبناء قدرات التنمية من أجل التصدي لمسألة التدفقات المالية غير المشروعة.

جيم - جعل السلام حقيقة واقعة: خطة مجددة من أجل جعل أفريقيا خالية من النزاعات

٧٠ - في أيار/مايو ٢٠١٣، أكد مؤتمر الاتحاد الأفريقي من جديد عزمه على بناء التكامل والرخاء والسلام في أفريقيا بقيادة وإدارة مواطنيها. وفي هذا الصدد، اعتمد القادة الأفارقة الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين الذي حدد ثمانية برامج عمل ذات أولوية من أجل تحقيق هذه الرؤية القارية وهي الهوية والنهضة الأفريقيتان، والكفاح ضد الاستعمار والحق في تقرير المصير، والتكامل، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والسلام والأمن، والحكم الديمقراطي، وتحديد مصير أفريقيا، ومكانة أفريقيا في العالم.

٧١ - وأشار جدول الأعمال بشأن السلم والأمن بشكل قاطع إلى وجود إرادة مشتركة لـ "إنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠" و "تحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات". ثم قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠١٤، بمناقشة موضوع "إسكات صوت المدافع: شرط أساسي لجعل أفريقيا خالية من النزاعات بحلول عام ٢٠٢٠"، وذلك بهدف تحديد إطار من الإجراءات اللازمة لتحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات بحلول عام ٢٠٢٠. وقامت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا بتنظيم معتكف في جنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٤ عن نفس الموضوع بمشاركة كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، لوضع برنامج وخطة عمل دقيقين لتحقيق الهدف. بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٦٣. ودعا أيضا مؤتمر الاتحاد الأفريقي في قراره (XXIII) (Assembly/AU/Dec.536) الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى تجديد جهود الدول الأعضاء في الاتحاد ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية من أجل تحقيق هذا الهدف.

٧٢ - والأساس المنطقي الذي يستند إليه جدول الأعمال واضح وممنهج. ففي الأجل القصير إلى المتوسط، تهدف الخطة إلى إسكات صوت المدافع وإنهاء الحروب جميعها بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يعد شرطاً مسبقاً لتحقيق الهدف الأطول أجلاً المتمثل في جعل أفريقيا خالية من النزاعات. وستعين القيام بإجراءات ملموسة من أجل بلوغ هذه الغاية الأساسية خلال فترة الست سنوات ونصف القادمة بالتزامن مع الخطة الأطول أجلاً المبنية في جدول الأعمال ٢٠٦٣. وفيما بعد عام ٢٠٢٠، سوف تأخذ الجهود الرامية إلى تعزيز المكاسب التي تحققت خلال هذه الفترة والتصدي للتحديات المتبقية مسارها الطبيعي في إطار جدول الأعمال ٢٠٦٣.

٧٣ - ومن الناحية الموضوعية، يتوخى جدول الأعمال إقامة مجتمع شامل للجميع يتسم بالاستقرار والأمان والعدالة لجميع الأفارقة. فهو يتناول الإنسان الأفريقي من حيث جوهره، بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الدين أو الجنسية أو الإثنية أو العرق أو الأصل أو الطبقة أو الإعاقة. وبناء على ذلك، يركز جدول الأعمال على التغلب على الاستبعاد، وتعزيز المؤسسات التي لا تستثني أحدا والعمليات القائمة على المشاركة من أجل تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية والبيئية. والمثل والمبادئ التوجيهية التي يتبناها جدول الأعمال هي الوحدة الأفريقية، واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز، والتسامح، واحترام التنوع، والمساواة في الفرص، والتضامن، والأمن، والعدالة، ومشاركة الجميع، بمن فيهم المحرومون والمهمشون والضعفاء من الأشخاص والفئات. ويشجع النهج الذي يتبعه على التعاون والشراكات فيما بين الحكومات على جميع المستويات، والمجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام، والقطاع الخاص، وأفارقة الشتات والشركاء الدوليون في تسخير موارد أفريقيا من أجل تنمية شعوبها ورفاهها المشترك.

٧٤ - ومن أجل تحقيق ذلك، على النحو المبين في الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين، شرع الاتحاد الأفريقي في القضاء على الأخطار المتكررة والناشئة، بما في ذلك الإرهاب، والقرصنة والتطرف والتمرد المسلح والجرائم المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالمخدرات والبشر والجرائم الإلكترونية. وسيواصل الاتحاد الأفريقي وضع تدابير لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقات المتعلقة بالألغام الأرضية، وعدم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيولى اهتمام خاص إلى محنة المشردين داخليا واللاجئين، بوسائل تشمل القضاء على الأسباب الجذرية لكل النزاعات من خلال دوام الاستثمارات في مجالات منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تفعيل قدرات أفريقيا في مجال حفظ وإنفاذ السلام من خلال القوة الأفريقية الجاهزة.

٧٥ - ويتعهد الاتحاد الأفريقي بوضع حد للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن طريق تعزيز مؤسسات العدالة على الصعيدين الوطني والقاري. وسيتم تعزيز سيادة القانون والمؤسسات والعمليات الديمقراطية وقدرات تقديم الخدمات بنفس القدر، إلى جانب الجهود المبذولة من أجل مكافحة الفساد والقمع. ويستند هذا إلى التزام بتنمية رأس المال البشري، وحماية الحقوق، ولا سيما حقوق النساء والأطفال والشباب، والقضاء على الأمراض. وهذا يتماشى بشكل وثيق مع مبادرتي "الحقوق أولا"، وإنني أشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة الاستفادة من دعم الأمم المتحدة في هذا المجال.

٧٦ - وقد يبدو هدف إسكات صوت المدافع وإنهاء جميع الحروب في أفريقيا في ما يزيد قليلا عن ٦ سنوات هدفا طموحا، بالنظر إلى الحالات الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وليبيا ونيجيريا. ومن الضروري التصدي لهذه النزاعات وحلها على وجه السرعة، إذا أريد لأصوات المدافع أن تسكت بحلول عام ٢٠٢٠. وسوف يتطلب ذلك توفر الإرادة السياسية والالتزام والتحلي بروح القيادة والمسؤولية على نحو دائم من جانب الحكومات والشعوب الأفريقية، فضلا عن الشراكات الاستراتيجية والمستمرة مع المجتمع الدولي.

٧٧ - وعلى النحو المبين في الفروع السابقة من هذا التقرير، تدعم الأمم المتحدة بالفعل الجهود الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الرامية إلى حل هذه النزاعات. ومع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود لدعم الاتحاد الأفريقي في تحقيق الهدف الراهن. وقد ترغب الجمعية العامة في النظر في وضع خطة خمسية عملية وقابلة للتنفيذ دعما لهدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي لهذه الخطة أن تهدف إلى تسريع وتيرة الجهود الجارية لحل الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، في جملة بلدان أخرى، مع التركيز أيضا على المبادرات ذات الأثر السريع التي يتعين الاضطلاع بها بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

دال - تعزيز مشاركة الأمم المتحدة ودعمها من أجل جعل أفريقيا خالية من النزاعات

٧٨ - منذ حزيران/يونيه ٢٠١١، دعت الجمعية العامة مرارا إلى بذل جهود مكثفة واتباع نهج منسق بين الحكومات والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء ذوي الصلة في التصدي للتحديات، بهدف إحراز التقدم صوب هدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات. وقد كررت الجمعية العامة هذه الدعوة في قرارها ٢٧٨/٦٨.

٧٩ - وفي حين أن الدعم المقدم من المجتمع الدولي أمر مهم، ينبغي التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن جعل أفريقيا خالية من النزاعات تقع على عاتق الدول الأعضاء الأفريقية والمؤسسات على جميع المستويات. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تدعم الأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمساهمات التي تقدمها جهود أفريقيا وبرامجها، على النحو الموضح حاليا في الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين، والخطين الاستراتيجيتين لمفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وفي خطة عام ٢٠٦٣ المرتقبة وفي طائفة عريضة من صكوك الاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن

والتنمية. وبعبارة أخرى، ينبغي مواصلة الدعم المقدم من الأمم المتحدة بصورة أفضل مع الأولويات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي.

٨٠ - وبالنظر إلى تنوع الولايات والقيود المفروضة على الموارد وتضارب الأولويات، ينبغي للدعم المقدم من الأمم المتحدة أن يكون متسقاً ومنسقاً. وما زالت آلية التنسيق الإقليمية وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية منبرين حقيقيين لتعزيز التنسيق والاتساق بهدف توحيد الأداء في الأمم المتحدة بشكل أفضل. وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تعزز التعاون في إطار آلية التنسيق الإقليمية، وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، ولا سيما في مجالات منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وحقوق الإنسان، والحوكمة، وسيادة القانون، وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

٨١ - وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء فيما يتعلق بتوفير المزيد من الموارد المالية والبشرية لتعزيز قدرة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على الاضطلاع بمسؤولياته المتزايدة، بما في ذلك مسؤوليته بصفتها الجهة التي تدعو إلى عقد اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية. وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابياً في تنفيذ ولايته المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية.

٨٢ - وللبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي أيضاً دور فعال في تحسين اتساق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة ومواءمته مع الأولويات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الدعم المقدم في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة والمساعدة وحفظ السلام وبناء السلام. ونظراً لأن هذا البرنامج الهام سوف ينتهي في عام ٢٠١٦، اتخذت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قراراً مشتركاً خلال الدورة الخامسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية في أبوجا في آذار/مارس ٢٠١٤، بإنشاء فريق عامل للبدء في وضع برنامج لاحق خلفاً للبرنامج العشري يعكس أيضاً دعم الأمم المتحدة لخطة عام ٢٠٦٣.

## سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٣ - بينما تواصل البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية إحراز التقدم في تعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية والتعجيل بالجهود الرامية إلى تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين، ولا سيما فيما يتعلق بإسكات صوت المدافع، وإنهاء جميع الحروب بحلول عام ٢٠٢٠، وجعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات، ينبغي أن تكثف الأمم المتحدة من تقديم الدعم للبلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي

والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والتعاون معها من أجل تحقيق هذا الهدف في الوقت المناسب. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في مسألة وضع خطة خمسية من أجل دعم جهود الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بهدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة تدابير للإسراع بوتيرة الجهود الجارية الرامية إلى التصدي للوضع في بؤر النزاع الحالية، لأن وجود هذه البؤر يشكل تهديدا بالغاً لتحقيق هدف جعل أفريقيا خالية من النزاع بحلول الموعد المحدد لذلك. ونظراً لأن إقامة شراكات مستدامة واستراتيجية سيكون أمراً بالغ الأهمية لتحقيق ذلك الهدف، ينبغي لهذه الخطة أن تشمل أيضاً تدابير للقيام على نحو منهجي بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، في هذه العمليات.

٨٤ - ويؤكد برنامج الاتحاد الأفريقي التحويلي الصلات المتبادلة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والحوكمة. وبما أن الأمم المتحدة تتمتع بميزة نسبية في تفعيل هذه الصلة، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تعزيز تنمية قدرات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في هذا المجال عن طريق البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وآلية التنسيق الإقليمية.

٨٥ - ونظراً لأن هذه الصلة تتجلى بوضوح أيضاً في الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة مواصلة إيلاء الاهتمام الواجب لأولويات أفريقيا في المفاوضات الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة، وفي المرحلة الأخيرة من صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٦ - وشدد الاتحاد الأفريقي في الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس السلم والأمن التابع له في أيار/مايو ٢٠١٤ على الحاجة إلى المزيد من الموارد من أجل دعم وتعزيز النظام القاري للإنذار المبكر، ودور المساعي الحميدة للمبعوثين والممثلين الخاصين، وجهود إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع والجهود الإنمائية، من خلال جملة وسائل منها مبادرة التضامن الأفريقي. وشدد المجلس أيضاً على الحاجة إلى المزيد من العمل مع فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي والهياكل المماثلة على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة دعم البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مواصلة تعزيز القدرات في مجالات الإنذار المبكر وتحليل النزاعات والحوار والوساطة. وينبغي أيضاً تعزيز التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال المساعي الحميدة وبين مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٨٧ - واعتبارا لأهمية الحوكمة الرشيدة ووجود مؤسسات عامة تشمل الجميع وتسم بالفعالية وتخضع للمساءلة لكفالة السلام الدائم والتنمية المستدامة، ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أن يقوم، حسب الطلب، بتوفير الدعم إلى البلدان الأفريقية في جهودها الجارية الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والمساءلة في المؤسسات العامة. وسيكون من المهم في هذا الصدد مواصلة توفير الدعم لإجراء انتخابات حرة وشاملة للجميع وسلمية وذات مصداقية.

٨٨ - وبينما تبرز أفريقيا كبؤرة جديدة للإرهاب على نحو متزايد، ثمة حاجة إلى خطة أمنية متماسكة للتصدي للمشكلة المتنامية المتمثلة في الإرهاب والتطرف العنيف. وبالنظر إلى أن الإرهاب في أفريقيا ظاهرة اجتماعية في المقام الأول، فمن المهم أيضا تعزيز مشاركة المدنيين في جهود مكافحة الإرهاب. وعلى هذا النحو، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في دعم العمل على وضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية لمكافحة الإرهاب تركز على الناس. حيث أنه ينبغي أن تشمل هذه الجهود في صورتها المثالية تقديم الدعم لضحايا الإرهاب، فإني أشجع أيضا الحكومات الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية على الاستفادة من بوابة الأمم المتحدة لتقديم الدعم لضحايا الإرهاب<sup>(٤)</sup>.

٨٩ - ولتعزيز الجناح نحو الراديكالية والتطرف العنيف، تحتاج البلدان الأفريقية إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تعزيز احترام قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون الحكومية لحقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز العلاقات المدنية - العسكرية ووضع برامج التنمية، ولا سيما البرامج المخصصة للشباب. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دعم البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي لسياسات إصلاح قطاع الأمن الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٣. وسيكون التنفيذ الفعال للإطار حيويا أيضا لتعزيز القدرات المؤسسية والتعاون الإقليمي فيما بين وكالات الأمن وإنفاذ القانون في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة، والجرائم الإلكترونية والجرائم البيئية.

٩٠ - ونظرا للصلات القائمة بين إدارة الموارد الطبيعية والتراعات، لا بد من إدماج إدارة الموارد الطبيعية والاعتبارات البيئية في الأطر المتعلقة بمنع نشوب التراعات وإدارتها وحلها. وإني أدعو كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى تعميم مراعاة هذا المنظور في مختلف ولاياتها

(٤) [www.un.org/victimsofterrorism/en](http://www.un.org/victimsofterrorism/en)

ودمجته في خبراتها في مجالات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية وبناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

٩١ - وبالنظر إلى أثر التدفقات المالية غير المشروعة على برامج الحوكمة والتحول الهيكلي في أفريقيا، ينبغي للبلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، زيادة تعزيز الجهود المبذولة لمواجهة آفة التدفقات المالية غير المشروعة، بوسائل من بينها مكافحة الفساد في القطاع العام وقطاع الشركات على حد سواء ومنع التهرب الضريبي.

٩٢ - ونظرا لأن خطة التحول في أفريقيا ما زالت في طور النشوء وتتضمن عددا من العناصر المختلفة، فمن المهم رصد تطورها عن كثب لضمان الانسجام الدائم بين الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة وأولويات القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تعزز الاتساق والتنسيق داخل فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية لرصد هذه التطورات والإبلاغ بشأنها. وإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي سينتهي في عام ٢٠١٦، ينبغي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الإسراع بوتيرة عمل الفريق العامل المشترك الذي أنشأته آلية التنسيق الإقليمية في دورتها الخامسة عشرة بهدف تقديم اقتراح للدول الأعضاء بوضع برنامج لاحق خلفا للبرنامج العشري يتواءم على نحو وثيق مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.